العرب
الأحد 2021/10/31
السنة 44 العدد 12226

عودة مفاجئة لحزب التحرير لاستهداف قيس سعيد

تحركات الحزب وأنصاره تثير جدلا بعد تحديه السلطات بتوظيف المساجد للدعاية الحزبية

حزب التحرير الإسلامي المتشدد اختفى بشكل مفاجئ لسنوات ثم عاد إلى الواجهة ليهاجم الإجراءات الاستثنائية التي أقدم عليها الرئيس التونسي قيس سعيد في يوليو الماضي، في ظهور يعتقد مراقبون أنه منظم وهادف إلى توسيع دائرة معارضي الرئيس سعيد وإرباك الانتقال السياسي الجديد ومنعه من استقرار يسمح له بعرض برامجه.

صغير الحيدري
صحافي تونسي

تونس – تُشكل عودة حزب التحرير في تونس إلى الواجهة بقوة بعد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو مدعاة للتساؤل عن الأهداف التي يرنو الحزب إلى تحقيقها بالرغم من الانتقادات التي يواجهها بشأن وضعيته القانونية، وكذلك بشأن خطابه المعادي للدولة المدنية.

ويقول متابعون للشأن التونسي إن حزب التحرير يريد أن يستثمر حالة الفراغ الحزبي بعد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو ليظهر في الساحة وسيستقطب الجمهور الواسع الذي بات يقف ضد الأحزاب ويتهمها بالفساد والانتهازية ويسوّق نفسه كبديل في المرحلة القادمة، فضلا عن إظهار نفسه كمعارض وحيد للرئيس قيس سعيد على قاعدة الهوية الدينية والشريعة في مسعى لكسب تعاطف الجمهور المتدين الذي سبق أن نفض يده من حركة النهضة.

وحصل الحزب على تأشيرة في السابع عشر من يوليو العام 2012 خلال فترة حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة الإسلامية، لكن طريقه لم تكن سالكة حيث تم تجميد نشاطه لفترة شهر في وقت سابق كما تطالب قوى مدنية وحقوقية بسحب هذا الاعتراف القانوني لأن الحزب لا يتردد في المُجاهرة بعدائه لمدنية الدولة في تونس.

وشكلت لحظة الخامس والعشرين من يوليو وهو التاريخ الذي أقر فيه الرئيس قيس سعيد إجراءات استثنائية شملت حل الحكومة وتجميد عمل البرلمان واختصاصاته ورفع الحصانة عن نوابه فرصة لحزب التحرير لإعادة إحياء شعاراته ومطالبه الرامية أساسا إلى إقامة نظام إسلامي في البلاد.

ويحذّر مراقبون من أن عودة الحزب إلى الواجهة قد تعيد التونسيين إلى مربع التقسيم على أساس الهوية، وأن الحزب يعتقد أن المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد يمكن أن توفّر له فرصة للظهور مجددا والاستفادة من غضب التونسيين على المنظومة السابقة.

إبراهيم الوسلاتي

حزب التحرير يسعى لتسليط الأضواء عليه لا غير

مصطفى عبدالكبير

رسالة واضحة لإحياء مسألة الهوية وقوة التيارات الإسلامية

وسبق أن روّج أنصار الحزب ونشطاؤه على مواقع التواصل الاجتماعي لحديث عن أنهم يدعمون المرشح قيس سعيد في انتخابات 2019 في محاولة للاستفادة من صورته كشخصية نظيفة ومن الدعم الشبابي الواسع الذي كان يحصل عليه. لكنه عاد الآن ليهاجمه بقوة مثلما فعل مع مختلف الحكومات قبل الثورة وبعدها.

في خضم الأزمة السياسية الحادة التي عاشتها البلاد بعد انتخابات 2011 اختفى الحزب بشكل شبه كامل، ثم عاد إلى الواجهة منذ أسبوعين ليجتر الشعارات التي رفعها سابقا ويروّج للنظام الإسلامي الذي ينادي به.

وطالب الحزب خلال مؤتمر صحافي تحت شعار "التّصدي للعبث العلماني" عُقد منذ أسبوع في العاصمة تونس بإقامة نظام إسلامي لتحقيق أهداف الثورة وذلك في وقت يستعد فيه الرئيس سعيد لإدخال تعديلات على الدستور من أجل تغيير نظام الحكم والقانون الانتخابي.

لفت الأنظار

وصف سعد العجيلي، المتحدث باسم حزب التحرير (غير ممثل برلمانيًا)، المسار السّياسي الذي تمر به تونس بأنه "عابث" مضيفا أنه "ليس على البلاد أن تكون مُخيرة بين نظام علماني ديمقراطي برلماني أو آخر رئاسي استبدادي".

وقال العجيلي إن الحل هو اعتماد "نظام إسلامي والذهاب إلى الخلافة الرّاشدة الثّانية لتحقيق أهداف الثّورة المنادية بإسقاط المنظومة الغربية وأنظمتها التي تعمل بغير ما أنزل الله".

وتابع "مشروعنا مستمد من الشريعة الإسلامية ومن الكتاب والسّنة، وغيابنا (مقاطعة) عن الانتخابات السابقة كان موقفا سياسيا، اليوم نتقدم للحفاظ على الأمانة وحماية شعبنا من خطر التيارات السّياسية العلمانية".

كما دعا مراد معالج عضو المكتب الإعلامي للحزب التونسيين إلى اختيار "المشروع الإسلامي نظامًا يخلف النّظام الموجود حاليا".

وحثهم على "عدم الانسياق وراء الأحزاب الموجودة في المنظومة الحالية، حيث تخدم مصالحها وأجنداتها الخاصة على حساب مصلحة الشعب".

ويعكس حديث معالج عن الأحزاب التقاء بين حزب التحرير والرئيس سعيد الذي لا يؤمن بالأحزاب ويرى أنها ساهمت في تكريس المحاصصة على حساب الشعب. لكنّ مراقبين يرون أن الحزب يُدرك بأن قيس سعيد لن ينساق خلف هذه الدعوات وأن الحزب إنما يريد لفت النظر إليه بالإيحاء باشتراكه مع رئيس الجمهورية في الموقف من الأحزاب.

وقال المحلل السياسي إبراهيم الوسلاتي إن "التحركات الأخيرة لحزب التحرير التي أتت على خلفية الإجراءات الاستثنائية التي أقرها رئيس الجمهورية وإن كانت لم تردّد شعارات من نوع الشعب يريد فقد وجد فيها نوعا من التقاطع فيما يتعلق برفض المنظومة السابقة والقطع معها فكان أن عاد لترديد شعاراته السابقة المطالبة بالعودة إلى الخلافة".

واستدرك الوسلاتي في تصريح لـ "العرب" قائلا إن "هذه الشعارات والأطروحات لم تعد تلاقي صدى يُذكر في أوساط المجتمع التونسي الذي لم يعد يثق في الأحزاب ذات المرجعية الدينية وقد يكون أراد من خلال ما قام به مؤخرا تسليط الأضواء عليه لا غير".

من جهته اعتبر مصطفى عبدالكبير الناشط الحقوقي والسياسي في تصريح لـ"العرب" أن دعوة حزب التحرير بخصوص دعوته إلى نظام إسلامي في تونس "المقصود بها استفزاز السلطة والرأي العام إضافة إلى توجيه رسالة واضحة إلى الغرب الأوروبي حول مسالة الهوية وقوة التيارات الإسلامية".

توظيف المساجد

عودة حزب التحرير إلى التحرك في تونس لم تخل من جدل أثير أساسا حول المناخ العام الذي تشهده البلاد وما قد ينجم عن هذه العودة من عواقب خاصة بعد أن بدا جليا أن الحزب مصمّم على التحرك على أكثر من جبهة لفرض رؤيته للنظام السياسي الذي ستعتمده البلاد لاحقا.

ومثّلت حادثة اقتحام جامع الفتح وسط العاصمة من قبل أنصار الحزب نقطة تحول حقيقية في علاقة الرأي العام بهذا الحزب حيث أحيت المخاوف من توظيف المساجد سياسيا وهي نقطة حساسة لدى التونسيين.

ونظّم الحزب وقفتين احتجاجيتين الجمعة الماضية للمطالبة بإقامة نظام إسلامي من أمام جامع الفتح بتونس والثانية في محيط جامع اللخمي بولاية صفاقس.

وحذر إبراهيم الوسلاتي من خطورة الحزب قائلا إن "أفكاره تعتبر متطرفة ومتشددة، حيث يدعو الى إحياء الخلافة الإسلامية ولا يعترف بالديمقراطية ولا بالانتخابات ويعتبر الأحزاب العلمانية خطرا على البلاد لأن أفكاره خطرة".

وأضاف "الحزب يحاول الآن توظيف المساجد وهذا ما حصل منذ أكثر من أسبوع لمّا خرج أنصاره من جامع الفتح الذي كانت تسيطر عليه أطراف محسوبة على حركة النهضة مطالبين بتطبيق الشريعة وبنفخ الروح في جثة الخلافة".

إحياء المطالب القديمة

التغير المناخي تهديد يُحيق بتونس لا توليه الحكومات اهتماما

الإجراءات الحكومية لا تعكس الوعي بخطورة التهديدات المناخية على الاقتصاد والأمن الغذائي

آمنة جبران
صحافية تونسية

تونس- تعاني تونس كغالبية دول العالم من آثار تداعيات تغير المناخ على الاقتصاد والأمن الغذائي، مع ذلك ظل هذا الملف مهملا وخارج حسابات الحكومات المتعاقبة منذ اندلاع ثورة يناير 2010.

ومع تشكيل حكومة جديدة برئاسة نجلاء بودن تطرح تساؤلات ما إذا ستحتل التحديات البيئية مع تواصل التحذيرات من شح المياه والجفاف، سلّم الأولويات أم سيقع تجاهل مثل هذه المخاطر كما تجاهلته الحكومات السابقة.

وأقرت بودن بخطورة التحديات البيئية التي تجاوزت آثارها وتداعياتها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وذكرت في كلمتها أمام قمة الشرق الأوسط الأخضر التي شاركت فيها بالسعودية إن" جائحة كوفيد – 19 فاقمت من حدتها لدى العديد من الدول خاصة الدول النامية والأقل نمواً".

وقالت إن" الاستجابة والعمل على استدامة الطاقة يفرضان على الجميع تحمّل المسؤوليات من أجل تسريع وتيرة هذا التعافي لضمان الانتقال السريع للاقتصاد الأخضر، وإعادة بنائه بشكل أفضل، والحد من ارتفاع درجات الحرارة بما يتماشى مع اتفاق باريس".

وعلى الرغم من إقرار بودن بخطورة التغيرات المناخية على الاقتصاد، إلا أن الشكوك تحيط بخطة فريقها في مواجهة هذه التحديات، ومدى قدرته على ترجمة المخاوف إلى برامج وأفعال.

وحسب الخبراء والمتابعين لا تعكس الإجراءات والخطط الحكومية وعيا بخطورة التهديدات المناخية على الاقتصاد والأمن الغذائي ومستقبل الأجيال القادمة.

وتوقعت وزارة البيئة والتنمية المستدامة أن تنخفض معدلات الأمطار السنوية بنسبة تتراوح بين 10 في المئة بالشمال الغربي و30 في المئة بأقصى جنوب البلاد مع حلول سنة 2050.

بموازاة ذلك، كشفت معدلات الحرارة المرتفعة في الصيف المنقضي مدى هشاشة المنظومة المائية بالبلاد. فقد تعرضت معظم المدن التونسية إلى انقطاعات متكررة في تدفق المياه.

وقد سجلت تونس خلال شهر يونيو الماضي أكثر من 270 حالة انقطاع للمياه الصالحة للشرب في مدن مثل قفصة والقيروان وتطاوين.

وحذرت دراسة سابقة أعدتها الهيئة الدولية لخبراء المناخ أنه في صورة تواصل ارتفاع معدلات درجات الحرارة بالمستوى الحالي، فإن مساحات تناهز 2600 هكتار يمكن أن تتعرض إلى انجراف بحري ونقص في الخصوبة بدلتا وادي مجردة، علاوة على إمكانية تعرض منطقة خليج الحمامات إلى انجراف بحري على مساحة جملية تناهز 1900 هكتار.

وتؤكد الدراسة أن تغير المناخ أضحى على الموارد المائية والنظم البيئية والزراعية أمرا واقعا وهو ما سيرفع من حجم الضغوطات على المزارعين.

وأمام هذه المخاطر لم تتخذ الحكومات المتعاقبة في تونس خطوات جدية واكتفت بإطلاق التحذيرات دون تقديم حلول واقعية خاصة أنها من الدول الأكثر عرضة للتغيرات المناخية القصوى في منطقة شمال أفريقيا حسب المؤشر العالمي لمخاطر المناخ الصادر سنة 2020.

ويعد النقص في المياه من أكثر المخاطر التي تهدد البلاد، وبينما يشكل عمودا للتنمية إلا أن نقص موارده ستكون له تداعيات وخيمة خاصة على قطاع الزراعة.

وحذّر الخبير في البيئة والمناخ حمدي حشاد من ندرة المياه في تونس وما سيكون لذلك من انعكاسات سلبية على الأمن الغذائي، مؤكدا أن الموارد المائية أصبحت تتناقص في ظل تواصل الاستنزاف الخطير لها.

وتابع حشاد في حديثه لـ"العرب" أن "هناك ضبابية فيما يخص كمية الموارد المائية التي يمكن أن نستعملها ونتصرف فيها وهو ما سينعكس على الاقتصاد وحتى السياسة". وبيّن أن تراجع منسوب المياه إلى مستويات تاريخية دفع وزارة الفلاحة إلى مراجعة سياساتها في الأراضي الزراعية والزراعات الاستراتيجية، حيث وقع تقليص المساحات بما أن كميات المياه المتوفرة لم تعد كافية.

وفي تقديره، سينعكس ذلك سلبا على القطاع الزراعي والمجتمعات المحلية الذي يمثل هذا القطاع مورد رزق لها. ولفت إلى أن نقص المساحات يعني أيام عمل مهدورة ودورة اقتصادية محدودة وثروة متقلصة، وهذا ما سيلقي بثقله على الأرياف ومورد رزق الكثيرين.

ولمواجهة هذا المأزق الذي سيضر بالأمن الغذائي بالبلاد، اقترح حشاد التوجّه نحو زراعات أقل استهلاكا للمياه أو التي لها القدرة أكثر على مقاومة الجفاف، والتخلي عن بعض الزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل البرتقال والفراولة والعنب.

وبالنسبة إلى مدى قدرة حكومة بودن على التصدي لهذه المخاطر وتخفيف تداعيات التغير المناخي، يعتقد حشاد أن الحكومة تحتاج إلى وقت لدراسة الملفات التي أمامها وهي حكومة تواجه ضغطا لا تحسد عليه، فالملف البيئي ليس بمنأى عن التجاذبات السياسية في البلاد خاصة من طرف خصوم الرئيس قيس سعيد.

ويلفت حشاد إلى أن "الأطراف المناوئة لقيس سعيد تجيّش المزارعين الصغار ضده". وتجنبا لاحتجاجات مرتقبة لهؤلاء بسبب ما يواجهونه من صعوبات مالية واجتماعية، يشير الخبير البيئي إلى ضرورة تحرك الحكومة بشكل سريع لدعم صغار المزارعين بإعفائهم من القروض ومراجعة بعض الزارعات.

ويندد المزارعون بأوضاعهم الهشة التي ازدادت سوءا في السنوات الأخيرة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وعلى رغم أهمية القطاع إلا أنه لم يحظ بأولوية لدى الحكومات المتعاقبة منذ اندلاع ثورة يناير 2011، ولطالما وجهت انتقادات للمشرفين على القطاع بسبب سوء الإدارة والتصرف وانتهاجها سياسة اللامبالاة.

حمدي حشاد

الأطراف المناوئة لقيس سعيد تجيش المزارعين الصغار ضده

روضة القفراج

الحكومة لا تدرك مدى التحديات التي يطرحها الإجهاد المائي

محمد الصالح قلايد

على صناع القرار الاستفادة من الصندوق الأخضر للمناخ

ويستبعد المتابعون أن تحقق حكومة بودن خطوات فعلية للتخفيف من آثار هذه الظاهرة لعدم وعيها كما سابقاتها بحجم هذه المعضلة التي تهدد العالم بأسره.

وقالت روضة القفراج الخبيرة في الموارد المائية والتغيرات المناخية في حديثها لـ"العرب"، "لا أعتقد، صراحة، أن الحكومة تدرك حقًا مدى التحديات التي يطرحها الإجهاد المائي وتدهور البيئة والآثار المترتبة عن تغير المناخ مما يزيد الأوضاع صعوبة وتعقيدًا بل يجعلها تخرج عن السيطرة وبشكل خاص فيما يتعلق بضمان التزود بمياه الشرب والأمن الغذائي كذلك".

وبررت رأيها استنادا إلى بعض المؤشرات، وذلك مع بلوغ كمية المياه المتجددة المتوفرة 359 مترا مكعبا للفرد في السنة في تونس سنة 2020، أي أقل بكثير من 500 متر مكعب للفرد في السنة وهو الحد المطلق لشح المياه، لافتة أن ملء السدود لا يؤدي إلى زيادة في توفر المياه.

واستحضرت أيضا أرقام منظمة الأغذية والزراعة التي تحذر من أن توفر المياه المتجددة بأقل من 1000 متر مكعب للساكن في السنة يعيق التنمية الاقتصادية.

وبحسب دراسة سابقة للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي من المتوقع أن تواجه تونس انطلاقا من سنة 2030 وبحدة أكبر مشكلة مياه، حيث من المنتظر أن تصل الموارد المائية المتاحة سنويا لكل ساكن حوالي 360 مترا مكعبا، مقابل 420 مترا مكعبا في سنة 2006 و1036 مترا مكعبا سنة 1960.

ويأمل محمد الصالح قلايد وهو مهندس رئيس مختص في المياه والدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالمياه في حديثه لـ"العرب"، أن تكون التحديات البيئية على سلّم أولويات الحكومة .

وقال "سننتظر ونتابع؛ لأن البرامج والسياسات العامة في حاجة إلى ضخ أموال هامة؛ حيث الوضع الآن صعب جدا"، مشيرا إلى أن البنية التحتية المائية مكلفة للغاية وتتطلب أموالا طائلة. ودعا الحكومة وصناع القرار إلى ضرورة الاستفادة من الصندوق الأخضر للمناخ الذي يمول مثل هذه البرامج خاصة في الطاقات المتجددة أو المنشآت المائية بمختلف أنواعها.

حان الوقت للتحرك ضد تداعيات المناخ